



## بيان صحفي

الأردن يجازف بحدوث ركود ديمقراطي في حال أهدر هذه الفرصة لإحداث إصلاح حقيقي

عمان وبرلين، في 3 شباط/ فيراير 2010

أفاد دولة رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي في حديثه للصحفيين يوم الأحد الماضي بأن قانون الانتخاب الجديد سوف يكون جاهزا خلال شهرين. إن ذلك سوف يشكل الأساس للانتخابات البرلمانية ولمجالس المحافظات التي أعلن عنها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، بعد أن صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب والبدء بمشروع اللامركزية التي ينتظر أن تؤدي إلى خلق مجالس منتخبة جديدة للمحافظات.

ويحذر مايكل ماير ريسندي مدير الشبكة الدولية لرصد الديمقراطية (Democracy Reporting International) "أنه في حال لم يتم اغتنام هذه الفرصة لإحداث إصلاح حقيقي فإن الأردن يجازف باستمرار الركود الديمقراطي"، ويضيف "أن المزيد من المجالس المنتخبة يعني المزيد من الديمقراطية في حال كانت الانتخابات حقيقية ومبنية على قوانين تتواءم مع المعايير الدولية".

وفي إطار ترحيبه بتعهد رئيس الوزراء بأن يستمع لجميع آراء الطيف السياسي ومؤسسات المجتمع المدني أضاف مدير الشبكة الدولية لرصد الديمقراطية "أن مبادرة الإصلاح هذه تعطي الفرصة لإعادة تقييم وإصلاح عيوب القانون المؤقت الذي عقدت بموجبه انتخابات عام 2007".

يذكر أن الشبكة الدولية لرصد الديمقراطية وبالتعاون مع مركز الأردن الجديد للدراسات قامت عام 2007، بتحليل الإطار القانوني الأردني وأعدت قائمة توصيات رئيسية تدعو إلى توزيع أكثر عدالة للمقاعد البرلمانية من أجل ضمان المساواة في حق الاقتراع وشفافية أكثر في عملية الاقتراع وعد الأصوات وهما عيبان رئيسيان شابا الانتخابات الأردنية السابقة<sup>1</sup>.

ويقول مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات هاني الحوراني " إن توصياتنا حول كيفية قيام الأردن بتعديل قانون الانتخابات ليتمشى مع معايير الديمقراطية الدولية موجودة على الطاولة، فإذا كانت الحكومة تريد الوفاء بتعهداتها بعقد انتخابات نيابية قبل نهاية السنة فعليها القيام فوراً باتخاذ خطوات عملية لإصلاح النظام الانتخابي الراهن".

<sup>1</sup> للحصول على تقييم شامل لقانون الانتخابات الأردني الحالي انظر: "Assessment of the Electoral Framework, The Hashemite Kingdom of Jordan", [http://democracy-reporting.org/frameworks\\_jordan.html](http://democracy-reporting.org/frameworks_jordan.html)

لقد صادق الأردن على العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (ICCPR) في حزيران/ يونيو 2006، وإن أحد التعهدات الرئيسية للأردن بموجب ذلك العهد هو "ضمان انتخابات دورية حقيقية"<sup>2</sup> و "حق الانتخاب العام والمتساوي"<sup>2</sup> لمواطنيه. ومن أجل أن يفي الأردن بتعهداته فإن الشبكة الدولية لرصد الديمقراطية توصي بما يلي:<sup>3</sup>

### (1) ضمان حق الانتخاب العام

إن أي قانون انتخابي جديد يجب أن يكفل تساوي حق الاقتراع، حيث أن كل مقعد في مجلس النواب يجب بصورة عامة أن يمثل عدداً متساوياً من الناخبين المسجلين أو السكان. هذا، وتوجد حالياً فروقات كبيرة بين أعداد الناخبين المسجلين الممثلين بمقعد في البرلمان، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أن 52256 ناخباً مسجلاً في دائرة عمان الثانية ممثلون بنائب واحد بينما في دائرة الكرك الانتخابية يوجد نائب يمثل 5696 ناخباً مسجلاً.

### (2) تعزيز الشفافية في العملية الانتخابية

إن أي قانون انتخابي جديد يجب أن يضمن بأن كافة القرارات والإجراءات الداخلية التي تتخذها إدارة الانتخابات والمتعلقة بالانتخابات البرلمانية يجب أن يتم نشرها فوراً، كما يجب أن يعطي الحق للمرشحين بمتابعة العملية الانتخابية برمتها وحق الحصول على كافة المعلومات، وعلى وجه الخصوص يجب أن يكون لدى المرشح أو من يمثله الحق في الحصول على نسخة رسمية من النتائج من كل محطة اقتراع.

### (3) السماح بنظام فعال لتقديم الشكاوى

يجب أن يكون لدى كافة المعنيين الحق في تقديم شكوى لهيئة انتخابية عليا أو اللجوء لمحكمة ضد أي عمل أو قرار أو استبعاد يرون أنه مخالف للقانون. كما أن أي قانون انتخابي جديد يجب أن يضع إطاراً فعالاً وواضحاً لتقديم الشكاوى. هذا، ويقوم مجلس النواب في الوقت الراهن بتحديد مدى مصداقية وشرعية انتخاباته. إن قانون الانتخابات الجديد يجب أن يمنح الحق للجهات غير الحزبية في الأردن بمراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية وأن يمنح تسهيلات مشابهة لمراقبين دوليين لكل من الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات.

### (4) إصلاح إدارة الانتخابات

يجب أن ينظر في إنشاء هيئة دائمة لإدارة الانتخابات تكون مستقلة عن وزارة الداخلية والأجهزة الحكومية الأخرى. هذا، وتطبق هذه التوصيات على كل من التشريعات المتعلقة بالانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات.

لمزيد من المعلومات اتصل على:

Michaela Küfner, Communications  
Democracy Reporting International  
Tel: +49-179-1191866  
[m.kuefner@democracy-reporting.org](mailto:m.kuefner@democracy-reporting.org)

**Democracy Reporting International**  
Friedrichstr, 180 10117 Berlin, Germany  
[info@democracy-reporting.org](mailto:info@democracy-reporting.org), [www.democracy-reporting.org](http://www.democracy-reporting.org)

**AL URDUN AL JADID RESEARCH CENTER**  
Tel: +962-6-5533112/4, Fax: +962-6-5533118  
[hourani.ujrc@gmail.com](mailto:hourani.ujrc@gmail.com), [www.ujrc-jordan.org](http://www.ujrc-jordan.org)

<sup>2</sup> المادة 25 من المعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية (ICCPR)

<sup>3</sup> للحصول على تقييم شامل لقانون الانتخابات الأردني الحالي انظر: "Assessment of the Electoral Framework, The Hashemite Kingdom of Jordan", [http://democracy-reporting.org/frameworks\\_jordan.html](http://democracy-reporting.org/frameworks_jordan.html)